الفصل الرابع عشر

قطر
على جبهة الخليج

obeikandl.com

obeikandl.com

بات الخليج العربي اليوم، وأكثر من السابق، ميدانا للأحداث الحاسمة من حيث أهميتها بالنسبة لأمن العالم واستقراره وازدهاره الاقتصادي. وبوسعنا أن نلمس دليلا على ذلك من خلال زيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى الخليج، في يناير ٢٠٠٨، حيث ألقى خلالها كلمة في أبو ظبي، حذر فيها من الخطر الذي تشكله إيران، وأكد على الحاجة إلى العمل مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية للانتصار على المتطرفين، ومن بينهم تنظيم القاعدة. ومع استمرار جولته في منطقة الخليج ظهر بوش على شاشات التليفزيون وهو يرقص رقصة السيوف التقليدية مع أمير من الأسرة المالكة السعودية. وروت تقارير أخرى في تلك الأيام عن زيارة الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي إلى المملكة العربية السعودية وقطر، والتي بحث خلالها إبرام عدد من الصفقات الضخمة في مجال الطيران والطاقة والأمن الداخلي. وورد أن فرنسا اتفقت على إقامة قاعدة عسكرية فرنسية هي الأولى من نوعها في أبو ظبي، عاصمة الإمارات العربية المتحدة. وسبق ذلك الإعلان في الصحف عن أن الإدارة الأمريكية تخطط لتزويد دول الخليج – ومن بينها المملكة العربية السعودية، البحرين، الكويت، سلطنة عمان، قطر والإمارات العربية المتحدة – بأسلحة متقدمة تقدر قيمتها بنحو عشرين مليار دولار، وأن المملكة العربية السعودية أعلنت أنها ألقت القبض على ٢٠٨ أشخاص كانوا متورطين في التخطيط لعمليات إرهابية ضد مواقع التنقيب عن النفط، وأنشأت قوة أمنية خاصة لحماية المنشآت النفطية. وثمة دليل إضافي على مركزية المنطقة يتضح في الآونة الأخيرة من النشرات الاقتصادية في الصحف الدولية، التي تتحدث عن صناديق من دول الخليج تتمتع بتحقيق عوائد كبيرة من النفط، تشتري ثروات ضخمة من الأسهم بأعلى سعر في بورصات لندن ونيويورك. ويدعم ذلك أيضا ما تبثه القنوات الرياضية، التي تذيع أخبارا وصورا عن بطولات ومسابقات فاخرة تقام في دبي أو

قطر، ومباريات لفريق مثل الأرسنال في استاد الإمارات الذي يقع في لندن.

وقد أدت الظروف المتغيرة بسرعة إلى إتاحة فرص جديدة في دول النفط التي تقع في شبه الجزيرة العربية، ولكن زادت المخاطر أيضا إلى جوار ذلك. والأوقات التي كانت المنطقة فيها مكانا نائيا تعيش فيه قبائل إسلامية رحالة، تربي الجمال أو تعمل بالصيد كي تبقى على قيد الحياة، لم تعد سوى مجرد ذكريات بعيدة. وبفضل أسعار النفط والغاز الطبيعي التي تحلق في عنان السماء تحولت دول الخليج إلى أغنى دول العالم. ونتيجة لذلك، حدث تحفيز مثير للتنمية الاقتصادية في أجزاء واسعة من المنطقة، وتمتع الكثير من السكان بالأرباح واستفادوا بمستوى عال من الخدمات. وشيئا فشيئا، بدأت بعض الدول في محاولات لتنفيذ إصلاحات سياسية داخلية، تشمل إجراءات مبكرة للغاية نحو لتحول الديمقراطي، وتعديل منظومة التعليم حتى يتوائم مع متطلبات العصر الحديث. ولكن مساعي النظام الشيعي الحاكم في إيران نحو زيادة تأثيره في المنطقة، بي في ذلك عبر تطوير برنامجه النووي، تهدد كل جيران إيران في منطقة الخليج. وجاء انعدام الاستقرار الداخلي في العراق، بعد تحريرها من حكم الرئيس صدام حسين على يد ائتلاف قادته الولايات المتحدة الأمريكية، ليثير هو أيضا مخاوف أنظمة الحكم الملكية السنية في شبه الجزيرة العربية، وجاء استقواء الطوائف الشيعية في العراق ليحمل في طياته دافعا لزيادة التوتر بين الشيعة والسنة. وينبغي أن نضيف إلى ذلك الخوف المتزايد من أن يزعزع التطرف الديني استقرار أنظمة الحكم في دول الخليج. فأصداء هذه المعركة التي تدور رحاها في الخليج يحسها الجميع في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، بل وفي العالم كله.

وتقف قطر، رغم حجمها المتواضع، على جبهة الأحداث في الخليج. فهي تقود سياسة استثنائية على الصعيدين الداخلي والخارجي، لا تدع مجالا للشك في

طموحها للقيام بدور مركزي في صياغة الشخصية المستقبلية للمنطقة. وعبرت هذه الحقيقة عن نفسها بشكل بارز في مايو ٢٠٠٨، عندما حظيت الدبلوماسية القطرية بإعجاب العالم عندما شهدت عاصمتها الدوحة توقيع «اتفاق الدوحة»، الذي أنهى الأزمة السياسية الداخلية في لبنان. وبفضل جهود الوساطة القطرية والتمويل السخي الذي وفرته قطر لخدمة الأطراف تم التوصل إلى تسوية بين القوى الموالية للغرب في لبنان وبقية الطوائف، وعلى رأسها المعارضة الموالية لسوريا وحزب الله. ومن المتوقع أن تكون هناك تداعيات لهذا الاتفاق، حتى على مستوى إخراج سوريا من عزلتها الدولية التي كانت فيها. ويمكن التماس أولى الدلائل على ذلك في ١٢ يوليو ٢٠٠٨، عندما استضاف الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي الرئيس السوري بشار الأسد، بأذرع مفتوحة في قصر الإليزيه. وكانت هناك ثمة رمزية أيضا في أن المؤتمر الصحفي الذي عقد في ذلك اليوم، شهد وجود صاحب الفرح أمير قطر، إلى جانب ساركوزي والأسد والرئيس اللبناني ميشيل سليمان، الذي تم اختياره لمنصبه بفضل اتفاق الدوحة.

وهناك دور مركزي في تقدم قطر إلى واجهة المنصة يرجع إلى تولي الحكم زعيم من جيل جديد، في أعقاب الانقلاب الداخلي الذي نفذه الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ضد والده عام ١٩٩٥. وترتكز السياسة التي يقودها الأمير على السعي إلى توطيد العلاقات مع كل اللاعبين المركزيين في المنطقة، سواء من الدول العربية المهمة لضمان أمن واستمرار الازدهار الاقتصادي في قطر، أو من مختلف القوى في العالمين العربي والإسلامي، بمن فيها من المعارضين للتأثير الغربي في المنطقة. وهناك ميزة بديهية لدولة صغيرة ومكشوفة في قلب منطقة تعج بالمخاطر، بعيدا عن محاولة الإمارة الصغيرة السير بحذر على خط رفيع يفصل بين المصالح المتناقضة، بما

وضعها في بؤرة الانتقادات من الجانبين.

وتبرز هذه التناقضات القائمة في سياسة قطر خلال السنوات الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بعلاقاتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، جارة قطر، التي تخشى مثل بقية دول الخليج من تهديدات تعاظم القوة النووية لإيران وطموح الإيرانيين للسيطرة على منطقة الخليج. وتعلم قطر أيضا أن عليها أن تعتمد على تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى علاقات وطيدة مع دول غربية أخرى لضمان أمنها. ويبدو الأمر و ضحا في زيادة عدد القواعد الكبيرة للجيش الأمريكي على أرض قطر. ولكن على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تقود خطا يطالب بعزل إيران وممارسة ضغوط شديدة عليها لوقف تسلحها النووي وإجبارها على التوقف عن دعمها للإرهاب، تحافظ قطر على علاقات سياسية واقتصادية وطيدة مع طهران. وظهرت محاولة قطر السير بين الألغام في مواجهة النظام الإيراني، بشكل بارز، في فبراير ٢٠٠٧، على خلفية تزايد حدة التوتر في التصريحات المتبادلة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، عندما أكد رئيس الوزراء القطري أنه على الرغم من وجود القواعد الأمريكية في قطر والتعاون العسكري معها «لن يتم شن أي هجوم عسكري ضد إيران عبر قطر». وفي تصريحات أخرى حذر رئيس الحكومة القطرية من القيام بأية عملية عسكرية ضد إيران، وأضاف أن جميع الأطراف سيخسرون من اللجوء إلى استخدام القوة.

وكان هناك توتر مشابه بسبب علاقات قطر مع منظمات إسلامية متطرفة، وعلى رأسها حركة المقاومة الإسلامية «حماس». فبعيدا عن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على حماس في السنوات الأخيرة، كجزء من الخط الذي يتطلب دعم العناصر المعتدلة وإضعاف المنظمات الإرهابية،

واصلت قطر فتح أبوابها أمام مسؤولي الحركة مثل إسماعيل هنية وخالد مشعل. بل ويزيد عن ذلك، إلى جانب الدعم السياسي والمساعدات الاقتصادية التي منحتها لمسؤولين فلسطينيين برجماتيين، وعلى رأسهم أبو مازن، الذي أقام في قطر سنوات طويلة، بحسب تقارير إخبارية، منحت قطر مساعدة مالية سخية لحركة حماس، التي تتبنى سياسة مغايرة. وكما هو واضح هناك تناقض بديهي بين هذه العلاقات وعلاقات الإمارة الخليجية مع إسرائيل، التي تطالب المنظمة الإسلامية الفلسطينية بالاعتراف بحق الدولة العبرية في الوجود، وأن تتخلى عن طريق الإرهاب كشرط لإجراء اتصالات معها. ولكن قطر ترى الأمور بصورة مختلفة. فعندما عاد شمعون بيريز من زيارة أخرى أجراها إلى قطر في بداية العام ٢٠٠٧، وكان نائبا لرئيس الوزراء آنذاك، أعرب أمير قطر أمامه بوضوح تام عن رأيه بضرورة أن تجري إسرائيل محادثات مع حماس. بل وحتى بعد السيطرة العنيفة لحركة حماسة على قطاع غزة في شهر يونيو ٢٠٠٧، والتمزق الداخلي الذي نشأ في أعقابها في السلطة الفلسطينية، أضاف قادة قطر إلى مواقفهم انه ينبغي العمل على تحقيق المصالحة والتعايش بين حركتي فتح وحماس. وأوضح القطريون أن أسلوبهم يعبر عن منظور عالمي يقضي بأنه ينبغي في البداية العمل على أن تصبح حماس أكثر اعتدالا، وتتحول إلى منظمة سياسية من أجل دمجها في عملية السلام مع إسرائيل. وخلال ذلك، وحسب تقرير في موقع صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية على الإنترنت، في اللقاء الذي تم في دايفوس بسويسرا، في يناير ٢٠٠٨، بين وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، ورئيس الحكومة القطرية الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، بحث الجانبان تطورات الأوضاع في أعقاب اقتحام الجدار الحدودي بين قطاع غزة ومصر، ومحاولات قطر لاستغلال علاقاتها الطيبة مع حركة حماس لدفع المفاوضات من أجل إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المخطوف جلعاد شاليط.

وتجسد سير قطر على حبل دقيق مرة أخرى في عام ٢٠٠٨، في أعقاب استمرار إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على المدن الإسرائيلية، حيث خرجت إسرائيل لتنفيذ عملية «رصاص مصبوب» ضد حماس. وخلقت عاصفة الرأي العام في العالم العربي أمواجا وصل صداها بسرعة إلى شواطئ الخليج العربي، وفي ١٦ يناير ٢٠٠٩ دعت قطر إلى عقد مؤتمر قمة طارئ لقادة الدول العربية والإسلامية، وكان من بينهم الرئيس السوري بشار الأسد، والرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، الذي ألقى كلمة في الدوحة طالب فيها الدول العربية بقطع علاقاتها مع الكيان الصهيوني. وعقب اللقاء أعلنت قطر عن تجميد علاقاتها مع إسرائيل وطلبت من مسؤولي مكتب التمثيل الإسرائيلي في الدوحة مغادرة البلاد. ومع ذلك فإن رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني لم يغلق كل الأبواب، وبكلامه في مؤتمر صحفي بنهاية القمة المصغرة أبقى نافذة لاستئناف العلاقات، إذا وعندما تتغير الظروف وتتحسن الأجواء لتحقيق السلام بين إسرائيل و لفلسطينيين. وبموجب ذلك يمكننا نأمل في أن العلاقات الدبلوماسية بين قطر وإسرائيل، التي اجتازت أزمات عصيبة في الماضي، ستنجح في اجتياز الأزمة الأخيرة أيضا.

وفي المقابل مع بروز السياسة الخارجية المثيرة للجدل التي تبنتها، واصلت قطر وقوفها على جبهة الحدث في الخليج العربي حتى في قضية التحول الديمقراطي والإصلاحات الداخلية. فبالرغم من الصورة المائلة للعيان والتي ترتبط بالتوترات القائمة في المنطقة، إلا أن خطوات الأمير القطري والمقربين منه على الساحة الداخلية مرتبطة بالسير على حبل دقيق في محاولة لمد جسر بناء عوالم متناقضة، عندما يقف العالم المحافظ المتمسك بالبناء الاجتماعي القبلي وتراث الماضي، وعلى الجانب

الآخر يقف العالم العصري الكوني. وكانت الخطوات الأولى التي تم اتخاذها – ومن بينها الانتخابات المحلية غير المسبوقة وإقرار أول دستور قطري يفتح الباب أمام إجراء انتخابات منظمة لانتخاب أعضاء «مجلس الشورى»، الذي ينصح الأمير في مجموعة من شؤون الحكم – قد رفعت من سقف التوقعات بشأن استمرار التحول الديمقراطي في قطر. فقد عبرت التصريحات القطرية الرسمية عن التزام بزيادة الحرية الداخلية، ودمج جيل الشباب في سوق العمل، وتحسين مكانة المرأة، وضرورة ضمان أن تصل ثمار الثراء الكبير الذي سقط على الإمارة إلى مختلف شرائح السكان وطبقاتهم. وبفضل ذلك حظيت قطر بإعجاب وإشادة الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبية، رفعت شعار ضرورة إجراء تغييرات في بناء أنظمة الحكم العربية. وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن، لتمنح دفعة جديدة لهذه المسيرة، بعد أن طلب الرئيس الأمريكي جورج بوش بعدها بالعمل على عجل وبنشاط زائد لتنفيذ النظرية التي تقضي بضرورة دفع الديمقراطية في الشرق الأوسط، من أجل إضعاف المعارضة المحافظة ورأب الصدع وجسر الهوة التي نشأت بين الغرب والعالم الإسلامي. وكان هناك من يرى في السياسة الأمريكية وسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، ولكن قطر ردت بصور إيجابية نسبية على المبادرات الأمريكية لدفع الديمقراطية والإصلاح الداخلي في الشرق الأوسط.

وشهدت السنوات الأخيرة إشارات إضافية على تمسك قطر بمسيرة التغيير. وكانت إحدى هذه الإشارات انعقاد «المنتدى الأمريكي الإسلامي العالمي»، بالدوحة في مايو ٢٠٠٥، والذي نظمه مركز «سابان» في معهد «بروكينجز» الأمريكي، والذي تم خلاله – وبصورة استثنائية – تنحية الخلافات جانبا في قضية

الصراع الإسرائيلي العربي والوضع في العراق، من أجل بحث القضايا المتعلقة بالديمقراطية والإصلاح في العالم العربي. وأوضح ذلك «مارتين أنديك»، مدير مركز سابان، حين قال : «إنه بينما ارتبط كل شيء بالماضي في القضية الإسرائيلية الفلسطينية، أصبح هذا الصراع اليوم، مثل قضية الحرب في العراق، مجرد تفاصيل في لوحة شاملة، بها مكان لمشكل الديمقراطية والعدل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية وسيادة القانون». ولذلك استمرت أنشطة زوجة الأمير القطري الشيخة موزة بن ناصر آل مسند لتحسين مكانة المرأة، وإصلاح التعليم الأساسي والتعليم العالي، بما يشهد على استمرار إلتزام القيادة القطرية بتنفيذ الاستحقاقات المطلوبة. وكان هناك انتباه عالمي خاص فيما يتعلق بإنشاء «قرية التعليم» في الدوحة، والتي تكلفت مليارات الدولارات، وافتتحت بها فروع لجامعات أمريكية رائدة. وخلال زيارة شمعون بيريز إلى قطر في يناير ٢٠٠٧، التقى في السياق مع طلاب يدرسون في تلك الجامعات، وخلال لقائه مع الأمير القطري، دعى الأخير الطلاب الإسرائيليين إلى الدراسة بتلك الجامعات.

ومع ذلك، لم تتوقف أو تنته معارضة التحول الديمقراطي والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية؛ والقوى المحافظة، التي خرجت في غضب ضد تغلغل القيم الأجنبية إلى منظومة التعليم أو ضد منح حقوق المرأة، واصلت احتفاظها بتأييد واضح بين قطاع واسع من الجماهير، حتى يبدو أحيانا أن الأمير والمقربين منه يسيرون خطوة ونصف قبل سكان بلادهم. وكان هناك مثال بارز على ذلك، يتمثل في التحريض الداخلي في الدوائر الدينية بقطر بتهمة انعدام العلاقة بين التعليم الإسلامي وبرنامج التعليم الحديث الذي يتم تدريسه في «القرية التعليمية» الجديدة، التي يتمثل هدفها الأساسي في تأهيل الشباب لاكتساب مهنة ما. وكان

تساؤل رجال الدين هناك: «كيف يمكن أن يجري التعليم في دولة إسلامية وفق منهج غير نابع من الشريعة الإسلامية؟»، الأمر الذي أثار قلقا بشأن الخطر الذي يمثله السير بسرعة أكثر من اللازم في طريق الإصلاحات، لأنه قد ينال من سيطرة نظام الحكم على ما يجري في الإمارة. وكان أول حادث إرهابي مهم في قطر، والذي وقع بالقرب من المسرح البريطاني في الدوحة عام ٢٠٠٥، قد تم ربطه بتنظيم القاعدة، واعتباره بمثابة إنذار. وما زال الوضع في قطر هادئا، وما زال حكم العائلة الحاكمة مستقرا تماما من الناحيتين السياسية والأمنية المطلقة، ولكن هناك عناصر متطرفة تسعى إلى زعزعة استقرار النظام الحاكم، وترغب في نفس الوقت في إلحاق الضرر بالوجود الغربي في شبه الجزيرة العربية، وعلى رأسه الوجود العسكري الأمريكي.

ولم تكن هذه الصعاب بطبيعة الحال تخص قطر وحدها، وإنما تلقي الضوء على المخاطر التي تحيط بكل دول المنطقة. ففي المملكة العربية السعودية، الجارة الكبرى لقطر، تبدو مشاكل الجيل الكبير من القادة بالعائلة المالكة أكبر من مشاكل قطر بعشرات الأضعاف. فقد كان انعدام الحرية السياسية وتزايد البطالة وعدم وجود فرص لجيل الشباب، وعدم التوزيع العادل للثروات الضخمة التي نشأت من عوائد النفط، وترسيخ المؤسسة الدينية الوهابية المحافظة، كان كل ذلك يشكل ميدانا واسعا ومريحا لنشاط المعارضة الإسلامية المتطرفة. وجاء صعود الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود إلى الحكم في المملكة العربية السعودية، عام ٢٠٠٥، وإجراءات التغيير الحذرة التي بادر إليها، ليدعم الأمل بشأن تزايد الانفتاح الداخلي في المملكة، ولكن حتى على المستوى الاقتصادي الذي بدأ يشهد في السنوات الأخيرة العديد من الإصلاحات التي تستهدف تحسين مستوى الحياة لكل سكان البلاد، ما زال خطر التطرف، المرتبط بأيديولوجية تنظيم القاعدة، ماثلا بكل قوته بين الشباب السعودي.

وهو الأمر الذي يثير الخوف من تزايد الإرهاب الداخلي ضد القوى الحاكمة والمنشآت النفطية في المملكة، والمقيمين الأجانب، في إطار حرب المتطرفين لكل من يعتبرونهم مع «الصليبيين». وأدت هذه المخاوف إلى إعادة ترتيب الأولويات الفورية من جديد للحفاظ على الاستقرار الداخلي للمملكة العربية السعودية، بما كان له تداعيات إستراتيجية واقتصادية بعيدة المدى، بما يتجاوز حدودها المباشرة.

وفي ضوء الواقع المعقد في شبه الجزيرة العربية، يبدو أن مخاض مولد الديمقراطية سيكون صعبا وطويلا وليس من السهل وضع صيغة تحقق التوازن بين التنمية وعملية التحديث من جانب، وتحافظ على التراث القبلي والالتزام الديني من جانب آخر، وهناك خوف حقيقي من أن يؤدي تحفيز التغيير في أنماط الحياة إلى تفجيرها على شواطئ الخليج، في بلاد ما زالت محكومة بدرجة كبيرة حتى الآن بالهياكل السياسية والاجتماعية السابقة. ولكن الثراء الذي لا يمكن وصفه والذي يتدفق إلى دول النفط الخليجية لا يمكنه وحده أن يواجه الخطر الناتج عن اللقاء بين منظومات القيم المختلفة، بما يحفز عملية التطرف ويؤدي إلى انفجار أعمال العنف. والخبرة التي تم اكتسابها في أعقاب إجراءات التغيير الأولية. التي تم اتخاذها في قطر، تثبت أيضا أن العملية لن تكون سهلة بلا مخاطر. وثمة مثال بارز على ذلك يكمن في قناة الجزيرة التي أنشئت بمبادرة من حكومة قطر. وعلى الرغم من أن القناة أحدثت ثورة في التغطية الإخبارية وفتحت سبيلا جديدا لحرية التعبير في العالم الإسلامي، إلا أنها فتحت أيضا الباب أمام ترويج آراء متطرفة وخطيرة لمنظمات إسلامية معارضة. وكان الوقت المخصص على الشاشة لبث شرائط زعيم تنظيم القاعدة، أسامة بن لادن، وكذلك لبث كلام وتصريحات رؤساء منظمات إرهابية أخرى، يدل على عدم وجود مخطط دقيق سبق فحصه بوسعه أن يضمن أن

حرية تدفق المعلومات والأخبار ستؤدي الضرورة إلى نشوء مجتمع أكثر تسامحا وانفتاحا وديمقراطية. فبث الخطب التحريضية ضد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بوسعه أن يؤدي إلى نتيجة عكسية تماما وأن يشجع وجهات نظر موجودة بالمنطقة فعلا، ومن بينها تلك التي ترى أن إجراءات التغيير مجرد مؤامرة هدفها زيادة التأثير الغربي في المنطقة للهيمنة على مواردها الطبيعية.

وفي الظروف الحالية، من المستحيل أن نتجاهل الادعاء بأن الديمقراطية وإجراءات التغيير سوف تدعم وتزيد من قوة المعارضة الإسلامية المتطرفة في مواجهة أنظمة الحكم العربية. ومن الأمثلة الدالة على ذلك انتصار حركة حماس في انتخابات السلطة الفلسطينية مطلع العام ٢٠٠٦، وزيادة قوة حزب الله في الانتخابات اللبنانية، بما يبين لنا، على الصعيد الإقليمي، ما الذي يمكن حدوثه بالضبط في أماكن أخرى. ونستنتج من ذلك أن المطلوب هو تغيير سياسي اجتماعي واقتصادي عميق، يتيح لتأسيس مجتمع مدني متنوع، وإقامة مؤسسات صارمة مرتبطة بسيادة القانون، قبل إجراء انتخابات حرة لحث السير نحو ديمقراطية حقيقية. ودون مقابل عميق من هذا النوع، قد تزداد بالفعل قوة القوى المعارضة لقيم الديمقراطية الأساسية، مثل حق الإنسان في معتقداته الخاصة – حتى لو كانت لا تتفق مع آراء المتطرفين الإسلاميين. وإدراك ذلك يفسر سبب البطء الذي طرأ على معدل تنفيذ خطوات الإصلاح في دول المنطقة، وكذلك سحب البساط من تحت أقدام المبادرات الدولية لحث التحول الديمقراطي، بما فيها الأمريكية أيضا. والاحتمال الواضح بأن انتخابات ديمقراطية ستدفع باتجاه ترسيخ مكانة المحافظين والمتمسكين بالهياكل الاجتماعية القبلية القائمة الآن، تقف خلف التردد المستمر للنظام الحاكم في قطر بشان موعد إجراء انتخابات مجلس الشورى، التي تأجلت عدة مرات منذ العام ٢٠٠٥.

ومع ذلك، حقا أنه لا يمكن التوقع بأن تتحول دول الخليج إلى النظام الديمقراطي بين يوم وليلة، ولكن تجميد الوضع الحالي أيضا ليس خيارا ممكنا. والطريق الوحيد لمنع التطرف من الاستمرار، والذي قد يؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة وتزايد التوترات بين العالم الإسلامي والغرب، يكون عن طريق مرحلة انتقالية تؤدي إلى موائمة الهياكل الداخلية في دول الخليج إلى الواقع الخاص بالقرن الواحد والعشرين. ونتحدث هنا عن تغيير تدريجي وبطيء، ينبغي أن يتم أولا وقبل أي شيء من داخل الدولة نفسها، ولكن ثمة أهمية ضرورية لإلقاء الضوء على كلمات الرئيس الخامس والثلاثين لولايات المتحدة الأمريكية «جون فيتزجيرالد كينيدي، خلال الفترة (١٩٦١-١٩٦٣) حين قال: «من يجعلون الثورة السلمية مستحيلة يجعلون الثورة العنيفة حتمية». وكان السعي لمنع حدوث تصعيد خطير من هذا النوع، هو ما حفز استمرار التزام القيادة القطرية بالمحاولة وإثبات أن السير في سبيل الديمقراطية أمر ممكن. ويمكن الالتفات إلى إشارة على ذلك في تصريحات الأمير القطري في منتدى الدوحة للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة في أبريل ٢٠٠٦، حين قال: «لا يمكن ترسيخ الأمن في المنطقة بدون تقدم في مسيرة التحول الديمقراطي، لأن وجود الأمن يتطلب مشاركة المواطنين في شؤون الدولة». وتتطلع القوى، التي تمنع تحقيق التقدم في الإصلاح، إلى تحويل محاولة تحقيق هذه النبوءة إلى إبحار في بحور عاصفة، ولكن يمكن الافتراض بأن الأشخاص الموجودين في مركز اتخاذ القرار بالإمارة لن يتنازلوا عن جهودهم لقيادة سفينتهم إلى بر الأمان.

إن التزام قطر بمسيرة التحول الديمقراطي والإصلاح، حتى لو كان تنفيذها يجري ببطء وحذر، يمثل مرساة مهمة لمواجهة التحديات التي تقف عند أبواب شبه [illegible] العربية. كما أن بوادر التغير في الحكم واستمرار التنمية الاقتصادية

والاجتماعية، إلى جانب خطوات مشابهة تم اتخاذها في إمارات صغيرة أخرى بمنطقة الخليج أيضا، تثبت أن ثمة بديل للوضع الحالي الذي يميز الهيكل القائم في أنظمة الحكم الموجودة بالمنطقة، وهو البديل الذي سيدمج في نفس الوقت قيم الدين والتراث مع التقدم التدريجي لقيم الحرية والمساواة.

ورغم الاختلافات الواضحة من حيث الحجم، فإن النموذج القطري قد يفيد في استخلاص الدروس حتى فيما يتعلق بما هو متوقع حدوثه مستقبلا في المملكة العربية السعودية. وينبغي أن نؤكد على أن العثور على السبيل الذي يتيح تنفيذ التغييرات المطلوبة، مع الحفاظ على الاستقرار الداخلي في الإمارة، قد يثبت أيضا أن بوسع دولة ذات سكان محافظين أن تحقق الموائمة المطلوبة للتكيف مع متطلبات العالم الحديث. ويضاف إلى ذلك أن النموذج القطري قائم على إدراك أن المؤسسة الإسلامية الوهابية تلعب دورا متكاملا في المجتمع، وستكون بالضرورة جزءا مهما في أية مسيرة ديمقراطية يمكن تنميتها، وهو ما يمكنه أن يساعد على خلق بديل من الإسلام السني الوهابي المعتدل، الذي يختلف عن ذلك الإسلام المتطرف الذي انتشر في أنحاء العالم بفضل دعم مالي سخي، تعود مصادره إلى المملكة العربية السعودية ودول أخرى في منطقة الخليج، وتم استخدامه في تنفيذ أعمال إرهابية بإيعاز من تنظيم القاعدة ضد الغرب. ويمكننا أن نلمس دليلا على ذلك في يوليو ٢٠٠٨، عندما عقد مؤتمر الحوار بين الأديان في العاصمة الإسبانية مدريد، بمبادرة من العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، الذي شارك في المؤتمر، إلى جانب رجال دين مسلمين ومسيحيين وحاخامات يهود، وكان من بينهم الحاخام ديفيد روزان من إسرائيل. وفي خطوة هي الأولى من نوعها، في رسالة من الانفتاح إزاء اليهودية، قام الملك عبد الله، خادم الحرمين الشريفين، حارس الاماكن

الإسلامية المقدسة، الذي يرأس نظاما محافظا قائما على الوهابية، بمصافحة الخاخامات ودعى إلى التسامح والحوار بين كل الأديان. وفي العالم الذي يحاول منع التصادم بين الحضارات والأديان، كان ذلك المؤتمر مساهمة مهمة لتسوية الخلافات وجسر الهوة وتشجيع الحوار بين الإسلام وكل من المسيحية واليهودية.

وتتجه الأنظار اليوم، أكثر من الماضي، إلى الخليج العربي. والصراع الذي يشهده – بين أنصار الديمقراطية والتسامح وأولئك الذين يتمسكون بمواقف الانعزال والاستقطاب الديني – يمثل أهمية كبيرة بالنسبة لمستقبل الشرق الأوسط كله. وقد تؤثر نتائج هذا الصراع على القضايا الرئيسية التي تواجه المنطقة – سواء في الملف الإيراني أو في العراق وسوريا ولبنان ومحاولة حل الصراع الإسرائيلي العربي. وتتيح إجراءات التغيير، التي بدأت بالفعل، فتح نافذة من الأمل بأن يد القوى البراجماتية سوف تكون هي اليد العليا. ومع ذلك، فان المعركة بعيدة تماما عن الحسم الآن، وهناك جهات تحاول صياغة شخصية المنطقة وفقا للهوية الأيديولوجية الدينية الراديكالية، التي يحتفظون بها بما يمثل تهديدا قد يؤدي إلى إندلاع مواجهة عنيفة، قد ترجع بالمنطقة كلها لسنوات طويلة إلى الوراء. وما زال الضباب يخيم على الميزان المتقلب بين الفرص والمخاطر، ولذلك بات مطلوبا أكثر من أي وقت مضى تحالف دولي واسع، يعمل على عزل المتطرفين ودعم المعتدلين. ومن وجهة نظر إسرائيل، ينبغي دعم الرأي القائل إنه إلى جانب استمرار السعي نحو السلام مع الفلسطينيين ومع جيرانها القريبين، ينبغي على إسرائيل أن تواصل جهودها إلى مد جسور جديدة من الفهم والتعاون مع العالمين العربي والإسلامي. وتثبت العلاقات، التي نشأت بين إسرائيل وقطر، أنه يمكن العثور على طريق في جبهة الخليج يؤدي إلى ضمان تحقيق طموحات أغلب شعوب المنطقة بشأن الأمن والازدهار الاقتصادي والتعايش والسلام.

المؤلف في سطور

محمد صلاح عبد الحليم بحيري، وشهرته «محمد البحيري»، كاتب صحفي وباحث مصري متخصص في الشؤون الإسرائيلية، يعمل بصحيفة «المصري اليوم» المصرية اليومية المستقلة.

حصل على درجة الليسانس في اللغة العبرية وآدابها، من قسم اللغات الشرقية بكلية الآداب في جامعة القاهرة عام ١٩٩٦، بتقدير عام «جيد».

كتب مئات المقالات والتقارير في مختلف مجالات الشأن الإسرائيلي في العديد من الصحف والمجلات العربية، المطبوعة والإلكترونية. ومن بينها: صحيفة «القاهرة» الأسبوعية الصادرة عن وزارة الثقافة المصرية، مجلة «مختارات إسرائيلية» الصادرة عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، صحيفة «البديل» اليومية المصرية، صحيفة «الراية» اليومية القطرية، مجلة «المجلة» الأسبوعية «اللندنية»، صحيفة «الاقتصادية» اليومية السعودية، صحيفة «نهضة مصر» اليومية المصرية، صحيفة «الكرامة» الأسبوعية المصرية، صحيفة «الخميس» المصرية الأسبوعية، صحيفة «دنيا الوطن» الاليكترونية الفلسطينية، منتدى المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، مركز الوطن للدراسات الأمنية والإستراتيجية، مجلة «اليمامة» الأسبوعية السعودية، صحيفة «الراية المصرية» الأسبوعية المصرية، صحيفة «العروبة» الأسبوعية المصرية، صحيفة «الوطن العربي» الأسبوعية المصرية، صحيفة «الشبيبة» اليومية العمانية، موقع «عشرينات» الإلكتروني، موقع «التجديد العربي» الاليكتروني، وغيرها من الصحف والمجلات المطبوعة والاليكترونية في مختلف أنحاء العالم.

موقع المؤلف على الإنترنت : http://kelma.wordpress.com

البريد الإلكتروني : bihairy@yahoo.com